النهار ١٩-٠٦-٢٠٢٠

لبنان وصندوق النقد الدولي

الدكتورة ايمان خزعل

لمن لا يعرف صندوق النقد الدولي، شاغل اللبنانيين حالياً. نقول إنه ظهر كنتاج لمؤتمر "بريتون وودز" المالي والنقدي الذي انعقد في العام ١٩٤٤. وأنشئ بهدف وضع نظام نقدي لما بعد الحرب، يلائم الوضع الذي نتج من انهيار نظام قاعدة الذهب.

لذلك، فإن أية محاولة لفهم دور الصندوق، تستدعي الخوض بالانظمة النقدية – التي تحتاج لمساحة بحث أكبر – وبآليات عمله التي أثارت وما زالت الجدل حول آثارها وشرعيتها.

لقد حددت المادة الاولى من اتفاقية الصندوق هدفه، بتصحيح الخلل في موازين المدفوعات للدول الأعضاء. وانطلاقاً من هذا الهدف، تفرّعت الأهداف الاخرى التي تصب أخيراً في مصلحة عدم تعريض العالم لأي خلل أو فوضى بنتيجة العجز الحاصل في هذا الميزان، فتتكرر المأساة التي سبقت نشوءه.

تعتبر النشاطات التمويلية من أهم الأدوات المتاحة وهي ترتبط بعجوز موازين المدفوعات. وقد حددت آليات التمويل في الصندوق، عبر ما يسمى بالسحب على الشرائح الائتمانية، الذي يتم عبر تمكين الدول الاعضاء من شراء العملة الخاصة بعضو آخر مقابل عملتها، على ان تعيد شراء عملتها الوطنية. ولقد تطور دور الصندوق تبعاً لنظرته لهذه العُجوز. وتطورت مع ذلك آليات عمله.

في هذا الإطار، من الضرورة الإشارة الى ان آليات السحب المشار اليها، تتمايز بين تلك المرتبطة بمصادر التمويل الموجهة، وتلك العادية التي تعتمد للاستفادة من موارد الصندوق. وتكمن الإشكالية بطبيعة الحال بالأولى التي تتبع في القروض الممنوحة للدول النامية، والتي اعتبرت تعديلاً في منهجية العمل بعد انهيار نظام "بريتون وودز". فبعدما كان الصندوق يعتمد على موارده (حصص الدول) للتمويل، أصبح يعتمد لذلك على القروض التي يحصل عليها من الدول الاعضاء.

بالتوازي مع النشاطات التمويلية، تأتي المادة الخامسة من اتفاقية الصندوق في اطار رسم منهجية العمل، حيث نصت هذه المادة على أن يفرض الصندوق سياسات لاستخدام موارده. وقد تطورت هذه السياسات ومضامينها، مع ازدياد الحاجة لموارده وإمكانياته التمويلية. الا أن التطور الاهم في هذه السياسات وفي صلاحيات الصندوق، قد حصل في العام ١٩٨٢ مع انفجار أزمة المديونية، حيث اعطي مهمة جديدة ومحورية تتمثل بإدارة الازمة بمعية البنك الدولي.

تبرز اهمية المهمة الجديدة المشار اليها، بانها كانت بمثابة التفويض الممنوح من الدول الدائنة للصندوق لإدارة ازمة الدين. وتطور الأمر بإيكاله مهمة إدارة الديون الخارجية منعاً لتكرار الازمة. وقد ساعد على ذلك ما أعطته المادة الرابعة من اتفاقية إنشائه من صلاحيات وقدرة على مراقبة اقتصادات الدول وإدارتها.

وتبعاً لما تقدم، يمكن تلخيص مهمة الصندوق بتهيئة أرضية الإقراض عبر منح ما يسمى بالجدارة الائتمانية للدول النامية عند اتخاذه القرار بالمساعدة، وبضمان تأمين سداد الديون عبر السياسات التي يفرضها، وبدمج الدول النامية بالمنظومة الاقتصادية العالمية السائدة.

لا تختلف علاقة لبنان بالصندوق عن غيره من الدول. ومن المهم الاشارة هنا، الى ان هذه العلاقة ليست جديدة. فهو قد انضم إلى اتفاقيتي الصندوق والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في العام ١٩٤٧. وعضويته هذه جعلته قادراً على الاستفادة من تسهيلات الصندوق وحتّمت عليه بالمقابل التقيد بأحكامه. واستمرت العلاقة معه رغم الخلل الذي كان قائماً خلال الحرب، وذلك بالتعاون عبر المشاورات السنوية التي تجري بناء للمادة الرابعة من اتفاقية انشائه.

الا ان التحول الاهم في مسار العلاقة المشار اليها، ظهر مع انتهاء الحرب اللبنانية حين واجهت الحكومة اللبنانية حقيقة حاجتها الماسة للتمويل بهدف اعادة الاعمار. ومن المنطقي حينها – مع حالة البلاد عشية انتهاء الحرب – ان يكون لبنان فاقداً لاي جدارة ائتمانية تمكنه من الولوج الى الاسواق المالية او قرع ابواب الدول والمصارف للاستدانة لتأمين التمويل للنهوض بالبلاد. فكان اللجوء الى صندوق النقد الدولي خياراً متاحاً ووحيداً امام القيمين على السلطة حينها مع انعدام الروافد المالية او اي خطة شبيهة بخطة "مارشال". وكان للبنان ما اراد، عبر منح الصندوق له لتسهيل ارتبط بسياسات وشروط صارمة. فحصل مع هذا التسهيل على الاعلان عن جدارته الائتمانية. وطالت هذه السياسات حينها جميع القطاعات. فصح مع ذلك القول بانتقال سلطة رسم السياسات كأحد التعبيرات الاساسية عن السيادة، من الحكومات المتعاقبة الى الصندوق، الذي يمارس رقابته على تنفيذها بدقة بالغة. ويعلن عن ذلك في التقارير السنوية التي تصدر عنه، والتي كانت تعتبر بمثابة الاعلان عن ان لبنان ما زال على الطريق السليم.

تشكلت السياسات المشار اليها من السياسة المالية – سياسة القطاع الخارجي– ادارة الدين العام والسياسة النقدية والمصرفية. ولا يسعنا في هذا الموضع الحديث عن جميعها، الا ان المتخصصين يدركون انعدام الروابط مع اي غاية تنموية فيها.

من الإجحاف نسف مظاهر الصحة عن جميع سياسات وتوصيات الصندوق، الا ان بعض هذه التوصيات، غالباً ما كانت تغب ما عداها، بسبب الآثار الاقتصادية المدمرة. فتسييد قانون السوق وتحرير اقتصاد دولة تأكل مما لا تزرع، وتعويم عملة دولة تفتقر لأدنى مقومات الحياة من دون الاعتماد على الخارج، والحد من النفقات الاجتماعية – ضمن السياسات المالية المفروضة – في ظل منظومة تفتقد للمثبتات الاقتصادية والاجتماعية، ومنع دعم المنتجات المحلية، في ظل التحرير الكامل للاقتصاد ونسف اي محاولة لانتاج وطني يزعزع مقومات البقاء، وغل يد السلطة عن خلق اقتصاد منتج. كل ذلك وغيره مما لم يسعنا عرضه يدعونا لكثير من التريث.

لقد عرضنا ما عرضناه لنقول، إننا ومنذ انتهاء الحرب عالقون بسياسات الصندوق وإن كنا ساهمنا بكثير من فسادنا في تضخم الازمة. ولا شك في أننا نحتاج الآن إلى قرارات من نوع آخر، حتى يمكننا القول إننا على الطريق الصحيح للخروج من الازمة.